تَأْلِيْف

جَمَالِ السُّنَةِ فَضِيْلَةِ الشَّيْخ العَلاَّمَة المُحَدِّث

أَبِي عَبْدِالرَّحْمَن فَوْزِيّ بِنِ عَبْدِ اللّهِ بِنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى

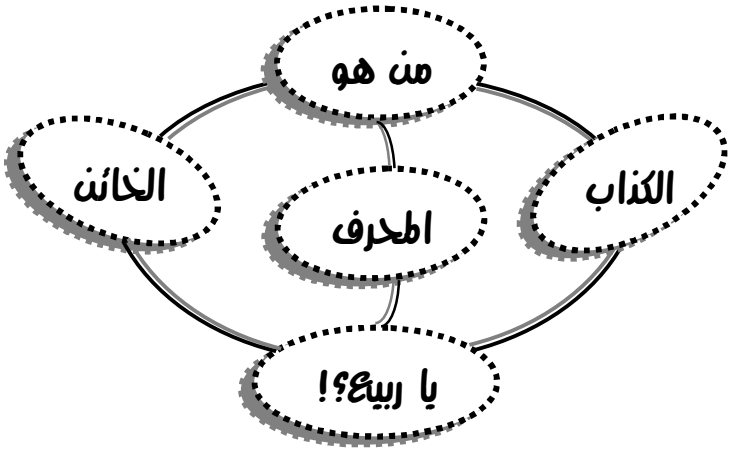

كَشْفُ

أَكَاذِيْب، وتَحْرِيْفَات، وَخِيَانَات

رَبِيْعِ المَدْخَلِيّ

المَوْصُوْفِ زُوْرَاً بِالعَلاَّمَة، بَلْ نَعَّامَة

أَسَدٌ عَلَيَّ، وَفِي الحُرُوبِ نَعَّامَةٌ!

رَقْطَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَافِرِ!

الجزء السادس

بيان جهل ربيع المدخلي بمذهب أهل السنة في مسألة التكفير!!!

وهو لا يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذكر الدليل على أن من مذهب السلف
كفر تارك جنس العمل،
وليس هذا مذهب الخوارج كما يدّعي ربيع المدخلي،
وذكر الفرق بين مذهب السلف،
وبين مذهب الخوارج في ذلك

اعلم رحمك الله أن السلف والسنة أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان، ومقتضى هذا إدخال أعمال الجوارح لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة البدن بالعبادة.

فالعمل الظاهر لازم للعمل الباطن، فوجوده وجود للباطن، وانتفاءه انتفاءٌ للباطن[١].

قلت: والمراد بالعمل الذي ينتفي الإيمان بانتفائه (جنس العمل الصالح) لا أفراده، فإن المؤمن قد يترك أعمالاً مفروضة ويبقى مؤمناً، وإن كان لا يستحق الاسم المطلق.

---

(١) وانظر: (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) للكثيري (ص٦٣).

قلت: فإنْ ترك العمل كله زال عنه مطلق الإيمان، لأنه ترك جنس العمل، وترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة إلاّ ولا بدّ أن يأتي بجنس العمل مع الشهادتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقية) (ص١٧): (الإيمان أمر وجودي، فلا يكون الرجل مؤمناً ظاهراً حتى يظهر أصل الإيمان، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله، ولا يكون مؤمناً باطناً حتى يقر بقلبه بذلك، فينتفي عنه الشك ظاهراً وباطناً مع وجود العمل الصالح والإيمان).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقية) (ص١٧): (من كان معه إيمان حقيقي؛ فلا بدّ أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه، وإن كان له ذنوب).اهـ

قلت: إذا تقرر مذهب السلف في حقيقة الإيمان تبيّن لنا أنهم حسنة بين مذهبين خاطئين: مذهب الوعيدية الخوارج، ومذهب المرجئة.

أما مذهب الخوارج؛ فإنهم يقولون: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ويستحق الخلود في نار جهنم، وهو كافر[١].

قلت: ومذهب الخوارج مذهب باطل بدلالة النصوص المتواترة الصريحة على عدم خروج مرتكب الكبيرة من مطلق الإيمان.

وأما مذهب المرجئة؛ فإنهم يقولون: إن الإيمان يصح، ولو لم يكن معه أي عمل، فأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان!.

قلت: ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة والآثار، مع اعتمادهم على عقولهم، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم، والله المستعان[٢].

---

(١) **قلت**: لأن من أرتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان، ودخل في الكفر عند الخوارج، فلا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات والله المستعان.

وأما عند السلف والسنة فإنه يجتمع عندهم في الشخص الواحد الحسنات المقتضية للثواب، والسيئات المقتضية للعقاب، ولذلك فهم يرون التكفير بترك جنس الأعمال على الإطلاق، لأن جنس الأعمال ركن في الإيمان.

وأما الخوارج يرون التكفير بترك آحاد العمل على الإطلاق، كما سبق.

قلت: وهذا هو الفارق بين السلف والسنة، وبين الخوارج الوعيدية!.

(٢) وانظر: (حقيقة الإيمان) للشثري (ص١٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥٠٦): (فإن أولئك قالوا: قول وعمل ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٦١٦): (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥٠٥): (القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان، بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمّى قولاً إلاّ بالتقييد كقوله تعالى: ((**يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**)) [الفتح:١١] وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هو من أعمال المنافقين التي لا يقبلها الله، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر).اهـ

قلت: إذاً هناك فرق واضح بين التكفير بترك جنس الأعمال على الإطلاق، والذي قرره السلف والسنة، وبين التكفير بترك آحاد العمل على الإطلاق كما قرره الخوارج.

قلت: لكن المرجئة العصرية الذين لم يدرسوا عقيدة أهل السنة والجماعة على أيدي العلماء الربانيين، ولم يفرقوا بين مذهب السلف ومخالفيهم، يرون أن من قال بتكفير تارك العمل بالكلية فقد وافق الخوارج!.

قلت: ومن المعروف لدى صغار أهل السنة والجماعة فضلاً عن كبارهم؛ أن الخوارج يكفرون بترك جميع الأعمال دون استثناء، أما السلف والسنة فقد فصلوا في آحاد العمل، وبينوا أن ترك بعضها كفر، وهي الأعمال التي تدخل في أصل الإيمان، وترك بعضها الآخر معصية تنقص من إيمان الشخص وتعرضه للعقوبة، ولكن لا يكفر بها فتنبه[١].

قال المروزي رحمه الله في (تعظيم قدر الصلاة) (ج٢ ص٨٠٦): (إن الجمهور الأعظم من أهل السنة يقولون: إن الإيمان واحد له أصل وفروع[٢][٣]، فأصله مفترض، وفرعه: منه مفترض، ومنه لا مفترض.

---

(١)وانظر: (قواعد في بيان حقيقة الإيمان) للشيخان، و(أصول السنة) للإمام أحمد (ص٧٤)، و(وفتاوى إسلامية) فتوى: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (ج١ ص٢١).

(٢)**قلت**: وهذا التفصيل ليس الذي قرره المدخلي: أن الإيمان شرط كمال في الإيمان، فتنبه .

(٣) وهذا مثل قول الحكمي رحمه الله في (معارج القبول) (ج٢ ص٣٠) عندما كان يرد على الخوارج: (والفرق بين هذا، وبين قول السلف الصالح أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطاً في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطاً في الكمال).اهـ

فأما المفترض: فهو ما أوجبه الله على عباده بقلوبهم وجوارحهم، وذلك معلوم محدود، لأن الحكم لا يوجب إلا معلوماً يستوجب الثواب من أتاه، ويستوجب الذم والعقاب من قصر عنه بعد علم، والباقي من الإيمان هو نافلة لم يفترضه الله عز وجل).اهـ

وقال أبو عثمان الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص٨٦): (ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة، صغائر كانت، أو كبائر، فإنه لا يُكَفَّر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله عز وجل، إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة... وأن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه، وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار).اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (العقيدة الواسطية) (ص١٧٨): (ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج).اهـ

وقال الإسماعيلي رحمه الله في (الاعتقاد) (ص٨٦): (ويقولون - يعني أهل السنة-: إن أحداً من أهل التوحيد، ومن يُصلي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنباً، أو ذنوباً كثيرة، صغائر، أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقبله عن الله، فإنه لا يُكفر به، ويرجون له المغفرة، قال تعالى: ((**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**)) [النساء:٤٨]).اهـ

وقال محمد بن وضاح أخبرني زهير بن عباد رحمه الله قال: (كل من أدركت من المشائخ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعيسى ابن يونس، وفضيل بن عياض، وعبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وغيرهم لا يكفرون أحداً بذنب[1]، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة وإن لم يعص الله، ولا أنه في النار، وإن عمل الكبائر، ومن خالف هذا، فهو

---

(١) أي: بكل ذنب، لأن من الذنوب ما يكون كفراً كما بين أهل العلم.

وقد شرح الفرق بين الاطلاقين ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، فقال في (شرح العقيدة الطحاوية) (ص٢٥١): (امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحداً بذنب، بل يُقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم، والواجب إنما هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب).اهـ

قلت: ومما يؤيد هذا، ما رواه إسحاق النيسابوري في (مسائل أحمد) (١٨٧٦): (حضرت رجلاً عند أبي عبدالله، وهو يسأله: فجعل الرجل يقول: وأن لا يكفر أحداً بذنب؟ قال أبو عبدالله: اسكت!، من ترك الصلاة فقد كفر).

عندهم مبتدع، قال ابن وضاح: وقال لي يونس بن عبدالأعلى: إلزم هذا، ولا تدعه، وقال حسين بن الحسن المروزي: هذا هو الحق، ولا يقول خلافه إلا زنديق) [١].

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ج٢ ص٢١٨): (أهل القبلة هم المسلمون، وإن كانوا عصاة، لأنهم يستقبلون قبلة واحدة، وهي الكعبة، فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر).اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ص١٨): (وأهل السنة والجماعة مع أنهم يرون أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هم مع ذلك لا يحكمون بالكفر على من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة بمطلق ارتكابه المعاصي التي هي دون الشرك والكفر كما يفعله الخوارج، حيث قالوا: من فعل كبيرة فهو في الدنيا كافر!، وفي الآخرة مخلد في النار، لا يخرج منها).اهـ

---

(١) **أثر حسن.**

أخرجه ابن أبي زَمَنِين في (أصول السنة) (١٤٦) بإسناد حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥١٠): (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها من الإيمان فإذا ذهب بعض الإيمان، فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان) [١].اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج٧ ص٥١٠): (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه، وبقاء بعضه) [٢].اهـ

قلت: فأهل السنة والجماعة يكفرون بترك الأعمال التي تركها يهدم أصل الإيمان... إذاً فجنس الأعمال ركن في صحة الإيمان عند السلف والسنة كما تقرر، أما آحاده فعلى التفصيل الذي ذكرناه، والله المستعان.

---

(١) **قلت**: فالخوارج ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار وأنه يعذب فيها عذاب الكفار!.

(٢) **قلت**: وربيع لم يفرق بين هذا وذاك، فوصف أهل السنة بالخوارج إذا كفروا تارك جنس العمل، والله المستعان.

قلت: ومن هنا يتبيّن خطأ المرجئة أنهم يصفون المخالفين(١) لهم بالخوارج إذا كَفَّروا بترك جنس العمل.[٢]

قلت: وهذا فيه تجن على السلف من جهتين:

الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من اعتقادهم.

الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذا الوصف الشنيع!.

قلت: فما زال السلف يكفّرون بترك جنس العمل، لأنهم يرون أن جنس الأعمال ركن في الإيمان، والله المستعان.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

[وضوح عقيدة السلف]

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة واضحة صافية، لا لَبْس فيها ولا غموض، لأنها مأخوذة من هدي كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ،

---

(١) وهم السلف، وأهل السنة والجماعة!.

(٢) وهذه بدعة قديمة،فإن أهل البدع في القديم يعيبون أهل السنة في تكفيرهم بالدليل من الكتاب والسنة، والله المستعان.

وقد دوّنت أصولها ومبانيها في كتب معتمدة توارثها الخلف عن السلف، وتدارسوها، وحرروها، وتواصوا بها، وحثوا على التمسك بها، كما قال عليه الصلاة والسلام: (**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى**)، وهذا أمر لا شك فيه، ولا جدال حوله.

[ظهور نابتة تنازع أهل السنة في الإيمان]

إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نابتة من المتعالمين[1] جعلت بعض أصول هذه العقيدة مجالاً للنقاش، والأخذ، والرد، ومن ذلك قضية الإيمان، وإدخال الإرجاء فيه، والإرجاء -كما هو معلوم- عقيدة ضالة تريد فَصْل العمل، وإخراجه عن حقيقة الإيمان، بحيث يصبح الإنسان مؤمناً بدون عمل، فلا يؤثر تركه في الإيمان انتفاءً ولا انتقاصاً، وعقيدة الإرجاء عقيدة باطلة قد أنكرها العلماء وبيّنوا بطلانها، وآثارها السيئة، ومضاعفاتها الباطلة، وآل الأمر بهذه النابتة إلى: أن تُشَنِّع على من لا يجاريها ويوافقها على عقيدة الإرجاء، ويسمونهم بالخوارج والتكفيريين،

---

(١) كربيع المرجئ، وإخوانه المرجئة! في (شبكة سحاب الحزبية)!، وغيرهم!.

وهذا قد يكون لجهلهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، التي هي وسط بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بالكبائر -التي هي دون الكفر- وهو مذهب باطل، وبين مذهب المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان - الذي هو عندهم مجرد التصديق- لا يضر معه معصية وإن كانت كبيرة.

فأهل السنة والجماعة يقولون: إن مرتكب الكبيرة -التي هي دون الكفر- لا يكفر كما تقوله الخوارج، ولا يكون مؤمناً كامل الإيمان كما تقوله المرجئة.

بل هو عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان، وهو تحت المشيئة -إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بِقَدْر ذنوبه- كما قال تعالى: ((**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**))[النساء:٤٨])[(١)].اهـ

قلت: فإذا عرفت اعتقاد أهل السنة في ذلك، فالآن استمع على أقوال ربيع المخلط، وهو يخلط مذهب أهل السنة بمذهب الخوارج، ولم يستطع أن يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في ترك[(٢)]

---

(١) (مجلة الدعوة) عدد (١٧٤٩) ٤ربيع الآخر (١٤٢٦هـ).

(٢)**قلت**: فهو لم يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير، فهو يرمي أي جماعة بالتكفيريين أو الخوارج إذا كفرت تارك جنس العمل، حتى لو بالضوابط الشرعية اللهم غفراً.

العمل، ولذلك رمى أهل السنة بـ(الخوارج!) وبـ(التكفيريين!) والله المستعان.

فقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٣١): (فهم يسلكون مسلك الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٣١): (ورثة الخوارج!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٦٢): (هذا مذهب الخوارج؛ مذهب تكفيري وأظنهم يريدون هذا!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٦٣): (هم كأنهم يريدون قاعدة مضطردة أي: أنّ كل من نقص إيمانه خرج من الإيمان! يعني خبث!، وهذا مذهب الخوارج!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص٨٢): (وهم يسيرون على طريقة الخوارج!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١٠٣): (ولما استمر الحدادية في الإرجاف بجنس العمل خلفاً للتكفيريين!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص١١٥): (ومن أخرى يشابهون الخوارج؛ في أنهم يدندنون حول التكفير، وتفوح من مواقفهم روائح الخوارج والدندنة حول أصولهم!).اهـ

وقال ربيع المرجئ في (مجموعه الفاضح) (ص٤١٨): (وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل!)[1].اهـ

قلت: وكلامه هذا كلُّه يتصبّب جهلاً باطلاً، وادِّعاءً كاذباً، وفهماً أعوجَ سقيماً، فليس فيه عِلْمٌ يُرَدُّ، أو شُبْهَةٌ تُصَدُّ إلاّ ضرورة.

وهذا يدل أن المدخليّ لا يفرق بين مذهب السلف، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير كما سبق ذكره والله المستعان.

هذا وأسأل الله تعالى أن يُثَبِّتَنا على هدي السلف الصالح في فهم الكتاب والسنة، والله المستعان.

---

(١) وهو دائماً وأبداً ينكر أنه قال: كذا، أو قال: كذا، وكتبه وأشرطته تُدِينه بضلالاته هذه اللهم غفراً.